يقال انه من باب التغليب او من باب اطلاق اسم الكل على الجزء فان المجموع
المركب من الذاتي والعرضي عرض او يقال ذكر ما هو
الغالب في الوقوع فان قلت الشيء المضاف
مركب من العرض العام والخاصة فلا فائدة فيه
لان العرض العام لا يفيد التميز ولا الاطلاع على
الذاتي والتعريف لاحدى الفائدتين ومثله
التعريف بالفصل والخاصة قلت قد قيل في الاول
ان حقا وان كذبا اما الحق الحقيقي بالقبول فان
فان التصور مع العرض العام والخاصة اقول من
التصور مع مجرد الخاصة وكذا التصور مع الفصل
والخاصة اقول من التصور مع مجرد الفصل فليس
لا يكون لها فائدة فالتعريف بمجرد
الذاتيات بمجموعها حد تام وببعضها حد ناقص
والتعريف لا بمجرد الذاتيات فبالجنس القريب
والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى هذا
العرض العام مع الفصل او الخاصة والخاصة

مع الفصل الجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص

الباب الثالث في مجاري التصديقات

وهي القضايا واحكامها القضية قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه على
القول هو المركب بالفعل او بالقوة فالجنس للقضية
الملفوظة والمعقول الجنس للقضية المعقولة
وباقي القيود فصل يخرج المركبات الانشائية
طلبية كانت او غير طلبية والتقييد بها لان صدق القول
وكذبه مطابقة حكمه للواقع او لا عتقاد اولهما معا
وعدمها ولا حكم في الانشائيات والتقييد بالتصديقات
لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرفي النسبة
ماضيا او حالا او مستقبلا ولا اداء في الانشائيات
والتصديقات وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب
او ليس بكاتب واما شرطية لان القضية لا
بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها والنسبة
ان كانت بثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية القائلة
بايقاعها او سلبها حملية وان كانت بثبوت مفهوم

Copyright © King Saud University